نقد اللسانيات عند الدكتور رشيد العبيدي

د. وائل عبد الأمير خليل الحربي
كلية الآداب/ جامعة بابل

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة نقد اللسانيات عند علم من أعلام الدرس اللغوي المعاصر في العراق وهو الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، وذلك لما لمسناه في بعض كتبه من جهود علمية غايتها قراءة ما قدمته اللسانيات الحديثة بمناهجها ودراساتها قراءة نقدية لا تكتفي بالعرض والتلخيص، ومن أجل تحقيق هذه الغاية؛ انقسم البحث إلى مجموعة من المحاور، يتناول كل محور توجهاً نقدياً من توجّهاته في نقد اللسانيات، لغرض رسم صورة متكاملة الملامح عن المنظومة الفكرية التي يصدر عنها والمرجعيات التي يستند إليها في نقده، مما يساعد في الوقوف على الدوافع وراء هذا التوجه النقدي عنده.

يُعَدُّ الدكتور رشيد عبد الرحمن صالح العبيدي واحدا من أهم أعلام الدرس اللغوي في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد ولد الدكتور رشيد العبيدي سنة ١٩٤٠م في مدينة الأعظمية ببغداد، وحصل على درجة ماجستير في النحو والصرف، وعلى درجة الدكتوراه في علم اللغة من جامعة القاهرة، فعين مقررا لقسم اللغة العربية بكلية التربية في جامعة بغداد. وقد كان له حضور فاعل في ميدان العمل الأكاديمي والثقافي؛ إذ عمل أستاذا في عدد من الجامعات العراقية والعربية، كما ترك تراثًا علميًا قيمًا، عُنِي فيه بدراسة اللغة العربية وعلومها المختلفة، ومنها: أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، والأزهري والمعجمية العربية وأبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، وومشكلات في التأليف اللغوي في القرن الثاني الهجري، والتطبيق العملي لمنهج البحث اللغوي، ومباحث في علم اللغة واللسانيات، والعربية وعلم اللغة المعاصر، ومعجم الأصوات اللغوية، ولم يقتصر جهد الدكتور رشيد العبيدي على هذه المؤلفات وإنما كانت له بحوث ودراسات نشرها في عدد من الدوريات العراقية والعربية، كما اختير عضواً في المجمع العلمي العراقي[١]. وقد توفي الدكتور رشيد العبيدي رحمه الله يوم السبت الموافق: ٢٢/ المحرّم الحرام/ ١٤٢٨هـ= ١٠/ شباط/ ٢٠٠٧م[٢].

ويلحظ على جهوده العلمية، أنها تتنوع بين الدرس اللغوي القديم أو ما يمكننا أن نصفه بالتقليدي من جهة والدرس الألسني الحديث من جهة أخرى؛ الذي يتجلى في كتبه المتأخرة وفي دراساته التي عني فيها بمتابعة المناهج الجديدة في مجال اللغة ودرسها، شارحاً أو ناقداً، فمن يطلع على نتاجه العلمي سيجد أنه لم يكن حبيس القديم من تراثنا العربي، بل كان منفتحا في توجهاته الفكرية وقراءاته على ما يصدر من جديد في ميدان اختصاصه وهو ما أتت ثماره في بعض نتاجه الذي أشرنا إليه سابقا. وتأتي دراستنا هذه للوقوف على مساهمته في مجال نقد الدرس اللسانيّ خاصّة؛ وبيان موقفه منه، أكان من أنصار الأخذ بكل ما جاءت به المناهج اللسانية الحديثة أم أن له موقفًا آخرَ منها؟ إذ يهدف هذا البحث إلى تحديد أهم الملامح التي اتسم بها نقده للسانيات؟ وعلام بنى موقفه منها؟ كما ينطلق هذا البحث من سؤال– يراه أساسياً– وهو هل اطلع الدكتور العبيدي على الجهود اللسانية اطلاعا عميقا وتمثلها في مصادرتا الأصيلة حتى تمكن من نقدها ؟ كما يسعى هذا البحث إلى تحديد ما دعا الدكتورُ العبيديُّ إلى رده وعدم الاعتداد به من الدراسات اللسانية أو مناهجها، مع بيان السبب.

تتضح عناية الدكتور رشيد العبيدي في البحث في اللسانيات والتعريف بها في كتابيه: العربية وعلم اللغة المعاصر، ومباحث في علم اللغة واللسانيات، يضاف إليهما بعض البحوث التي خصصها لذلك، مما سيرد ذكره في أثناء هذا البحث إن شاء الله. وقد كانت مرجعيات الدكتور رشيد العبيدي في دراسة اللسانيات تتمثل في مجموعة من المصادر الأساسية أو الأصيلة ككتاب محاضرات في علم اللغة العام لفردينان دي سوسير، باللغة العربية وليس بلغته الأصلية، ومثله البنيوية

١ ينظر: موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين: ١/ ٧٣.

٢ ينظر: معجم الصوتيات: ٣، هامش الناشر: مركز البحوث والدراسات الإسلامية، رقم: (١).

لجان بياجيه، وعلم الدلالة لجون لاينز، والغالب عليها باللغة العربية مثل علم اللغة مقدمة للقارئ العربي للدكتور محمود السعران، واللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان، ومشكلة البنية للدكتور زكريا إبراهيم، والألسنية علم اللغة الحديث للدكتور ميشال زكريا، والألسنية التوليدية التحويلية له أيضا، والبنيوية في اللسانيات للحناش محمد، والمنهج الصوتي في البنية العربية للدكتور عبد الصبور شاهين، ودروس في أصوات العربية لكانتينو، والتصريف العربي للطيب البكوش، ودراسات في علم أصوات العربية للدكتور داود عبده. هذه كانت أهم المصادر والمراجع التي عاد إليها الدكتور، وقد اختلفت زاوية توظيفها والعودة إليها في منهج بحثه في هذا الباب فاعتمد بعضها في عرض مناهج البحث اللساني كالمنهج الوصفي والتوليدي والتحويلي وفي عرْض المستويات التي تُقَسَّم عليها اللغة عند الدراسة كعلم الأصوات النطقي والسمعي وعلم الصرف وعلم النحو والدلالة وغيرها، ويبدو من العودة إلى إحالات الدكتور العبيدي، في كتبه التي عُني فيها باللسانيات، أنه اعتمد غالبًا المراجع العربية وكان من أكثرها البنيوية في اللسانيات، ومشكلة البنية في الكشف عن ملامح التناقض بين النظريات اللسانية، كما اعتمد بعض الكتب العربية مثل: المنهج الصوتي في البنية العربية، والتصريف العربي، ودراسات في علم أصوات العربية للدكتور داود عبده؛ في تبيان أخطاء بعض المحدثين في تطبيق النظريات والمناهج اللسانية الغربية على اللغة العربية.

واللسانيات (Linguistics)، كما يعرفها بعض الدارسين، هي العلم الذي يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع اللغوية بعيدا عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية[١]، وتمتاز اللسانيات بمجموعة من الخصائص؛ منها أنها تتصف بالاستقلال، وتهتم باللغة المنطوقة قبل المكتوبة، وتُعْنى باللهجات ولا تفضل الفصحى عليها، كما ان اللسانيات تسعى إلى بناء نظرية لسانية تتسم بالعموم تمكن الباحثين من دراسة جميع اللغات الإنسانية، وهي لا تفرق بين اللغات، كما أنها تدرس اللغة في كليتها على صعيد واحد متدرجة من الأصوات إلى الدلالة[٢]. ويرى الدكتور العبيدي أنَّ منطلق هذه الخصائص هو ألسنية سوسير، وان هذه الخصائص كانت الخطوات نفسها التي على أساسها درس اللغويُّ العربيُّ لغته[٣]، غيرَ أنَّ تلاميذ سوسير قد طوروا تلك الأسس والخصائص وتوسعوا فيها وربما خرجوا عنها بما أوتوا من نظرات فردية ذاتية أدت إلى اتساع البحث اللساني بحيث أنتجت مذاهب ومناهج متنوعة ومتفاوتة بعيدة عن المنهج البحثي الالسني الموضوعي[٤]. وهذه الرؤية، كما نرى، كانت تمثل إحدى المرتكزات الفكرية التي آمن بها الدكتور العبيدي، ومن ثمَّ، أدت به إلى نقد الدراسات اللسانية الحديثة عامة، وما جاءت به تلك الدراسات اللسانية في ميدان دراسة اللغة العربية خاصة، ولذا قد يشعر من يقرأ جهوده في هذا الباب أنَّ بين اللغة العربية واللسانيات قطيعة أو علاقة استبدال، في حين ان العلاقة بينهما هي علاقة تكامل وإفادة[٥]. ويمكننا أنَّ نبيِّنَ أهمَّ تمثّلات نقد اللسانيات عند الدكتور رشيد العبيدي على النحو الآتي:

النقد العام:

يمكننا أن نتبين موقف الدكتور العبيدي من اللسانيات الحديثة من خلال نظرته العامة لها أولا، أو ما يمكن أن نسميه بالنقد العام، وهو نقد موجّه إلى اللسانيات عامة من غير تحديد محور معين وتسليط الضوء عليه ونقده، وفيه نجده ينظر إلى اللسانيات على أنها علم جديد ووافد ولا يقدم للعربية وأهلها أو دارسيها شيئا ذا بال. وهذا النوع من النقد لا يتناول فكرة محددة بعينها وإنما ينطلق من الرؤية الكلية التي يتبناها ويؤمن بها من ذلك قوله في مقدمة كتابه (مباحث في علم اللغة واللسانيات): ((إن ما جاء به البحث اللغوي المعاصر، لم يكن إلا تقليدا أعمى للبحث الأوربي الغربي ومحاكاة لما

١ ينظر: مبادئ اللسانيات: ١٥.

٢ ينظر: نفسه:١٦، واللغة العربية واللسانيات المعاصرة: ١٣.

٣ ينظر: مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢٥٥.

٤ ينظر: نفسه:٤٤.

٥ ينظر: اللغة العربية واللسانيات المعاصرة: ٣٢.

عرفته الدراسة الأوربية من مصطلحات تتفق ومذاهبهم من تحليل اللغة الأوربية... بعيدة كل البعد عن خصائص العربية ودلالات ألفاظها ،وصيغ مفرداتها وأساليب التعبير فيها واستقرار قواعدها وإحكامها، وتميز نظامها الصوتي من أنظمة اللغة الأوربية التي لم تعرف استقرارا ولا ثباتا في عمرها الطويل..))[١]. يلحظ على هذا الحكم أنَّه ينطلق من العاطفة المتمثلة بالانحياز الواضح للغة العربية وأساليب درْسها بغض النظر عما أصاب تلك الأساليب من تطور وما أصاب مناهج دراستها من تحديث وتجديد نتيجة لتطور العلوم والفكر الإنساني عامة. ويقول في موضع آخر: ((وليست العبرة في المصطلح والشكل الذي ابتدعته الألسنية الحديثة وهي مصطلحات يسودها الغموض والخلط والتبدل من ألسني إلى آخر، ولكن العبرة تكمن في الاهتداء إلى الحقيقة العلمية والموضوعية التي نشأت عند الالسني العربي ونَمَتْ وتَرَعْرَعَتْ بيْنَ أحضانه، وعلى يديه ثم أعطاها ثمرة ناضجة للأوربيين لكي يبنوا عليها، ويدَّعوا الطرافة والجدّة، ولم تكن كما ادعوا))[٢].

وعلى الرغم من أنَّ هذا النص الذي اقتبسناه كان بعد حديثه عن مجموعة من الظواهر اللغوية التي وجد لها الدارسون– والدكتور العبيدي واحد منهم – أصولا في تراثنا اللغوي القديم فإنَّ فيه طابع العموم والإطلاق اللذين لا يركن إليهما منهج البحث الحديث. وقد ذهب الدكتور العبيدي إلى أن هذا النوع من البحوث لا يخدم العربية وانه بعيد عن روحها، بل انه ذهب إلى أنَّ الهدف من اللسانيات الحديثة هو صرف العرب عن العناية ببحثهم اللغوي الأصيل إلى تلك المناهج الجديدة، قال: ((ولعلني لا أبالغ إذا قلت: إن ثمة غلوا محموما ينهد به نفر من المغرمين بالبحث الالسني الأوربي في هذا القرن، يهدف إلى الانصراف عن البحث العربي الأصيل إلى الألسنية الحديثة، ولاسيما المعنيين بالعربية، ممن تعلموا شيئا عند الغربيين... وهو بحث مقحم على العربية بعيد عن أنفاسها وخصائصها، وإدخال أهلها في ميدان غير مناسب لها ولا متلائم مع طبيعتها في الوقت الذي كانت الدراسات العربية الأصيلة قد آتت أكلها)) [٣]. ومن تمثلات النقد العام غير المحدد أو الموجه إلى أمثولة علمية واحدة أو منهج معين ما نجده في وصفه لأثر المناهج اللغوية الغربية في الدرس العربي بأنه اثرٌ أدى إلى التداخل والتعقيد بدل التيسير، قال عن مناهج الدراسات اللغوية في الغرب: ((ولقد اثر هذا المنهج– أو المناهج – في اتجاهات البحث العربي المعاصر، فأدّى إلى التعقيد، والتداخل، واختلاف الآراء والمذاهب لا إلى ان ييسر فهم اللغة في أبنيتها وصيغها وتراكيبها ومباحث دلالة كلمات اللغة وتطورها كما انتقلت إلينا من علمائنا المتقدمين وصور تعليلاتهم، وتفسير الظواهر، بحسب فهمهم لها، فأدخلت هذه المناهج على الدرس العربي الكثير من التأويلات والمصطلحات التي لا علاقة لها بالبحث العربي الصميم))[٤]. نكتفي بهذا القدر من النصوص التي توضح رؤيته العامة للسانيات ولمناهج البحث اللغوي الجديدة وسيعرض البحث لنصوص أُخَر في أثنائه إن شاء الله.

المصطلح اللساني وحدوده:

ولعل من أهم المجالات التي يظهر نقده للسانيات واضحاً فيها ما نجده في كلامه عن حدود ميدان علم اللغة الحديث وضبابية ما يمثله هذا المصطلح اللساني الذي يبدو –عنده– غير واضح المعالم ؛ لذلك نجد انه لم يكن مَعْنياً بتتبع المصطلح ونقده وبيان رأيه فيه؛ حتى إن القارئ ليلمس أنَّه لم يكن مُهْتَماً بقضية المصطلح اللساني عامة، لأنَّ ملامحه عنده غير واضحة كما ذكرنا. ولذلك يقول: ((برزت في القرن العشرين طلائع البحث اللغوي الأوربي فغزت السوق الثقافية والمعرفية في الوطن العربي....وطفح على السطح ما عرف باللسانيات نسبة إلى اللسان أو الألسنية نسبة إلى الألسن أو اللسنية نسبة إلى اللسن وكلها تعني شيئا واحدا وهو البحث في اللغة من اجلها ولذاتها))[٥]. ومن صور عدم الاهتمام بوضوح المصطلح وحدوده في اللسانيات الحديثة ما نجده في قوله: ((إن الفارق الوحيد بين علم اللغة في الدراسات

١ نفسه: ٦.

٢ نفسه: ٢١٩.

٣ مباحث في علم اللغة واللسانيات:٢٠٩.

٤ العربية والبحث اللغوي المعاصر:٢٠٣.

٥ مباحث في علم اللغة واللسانيات: ١٩٧.

العربية، وعلم اللغة في عصرنا الحاضر هو تخصصيَّة الدراسة اللغوية عند العرب، واعني بها اهتمام الباحث بالعربية من بين سائر اللغات، وعمومية الدراسة اللغوية في الدراسات الحديثة، وأعني بها تناول علم اللغة البحث في اللغة.... من غير تحديد للسان معين أو صنف من الناس))[١]. ولعلنا نلمس في كلامه على مصطلح اللسانيات وعلم اللغة الحديث وعلاقتهما بفقه اللغة رفضه التمييز بين علم اللغة وفقه اللغة؛ وقد تمثل هذا التمييز بوضع حدود بينهما وتحديد موضوعات كل منهما عند الدارسين المحدثين، قال: ((يطلق مصطلح الألسنية على علم اللغة الحديث، وهو مصطلح يرى الباحثون المحدثون في اللغة ان لا علاقة بينه وبين مصطلح فقه اللغة الذي كان معروفا منذ عهد قديم،...، ولئن كان الباحثون العرب يطلقون على كل من يعمل في ميدان اللغة مصطلح لغوي أو عالم لغة، كما يطلقون على الأبحاث التي تتناول قضايا اللغة من بنية مفردات، واشتقاقها، وصيغها، وخصائص اللغة،...، فقه اللغة إن الأوربيين حتى عهد متأخر أطلقوا على العاملين في هذه الحقول...فقهاء لغة وسموا العمل فيها: فقه اللغة))[٢]. وقد نبَّه الدكتور مجيد الماشطة إلى شيء من هذا التوجّه، عند الدكتور رشيد العبيدي، في أثناء وقوفه على عنوان كتابه (مباحث في علم اللغة واللسانيات)، إذ لمس في اختياره هذا العنوان أنه يميّز بين: اللسانيات وعلم اللغة أو أنه يجعل منهما مصطلحين مختلفين، في حين أنهما مصطلحان لشيء واحد، قال الدكتور مجيد الماشطة: ((أول ما يجلب النظر عنوان الكتاب" مباحث في علم اللغة واللسانيات" فهل يعني هذا ان الكتاب يميز بين علم اللغة واللسانيات؟ ان ما اعرفه أنهما لفظتان تشيران إلى حقل واحد يقابل لفظة linguistics يسميه المصريون علم اللغة والتونسيون اللسانيات واللبنانيون الألسنية))[٣].

ومن أمثلة ذلك تفضيله الحدود العربية التي وضعها علماء العربية على ما جاء به اللسانيون، ومن ذلك مثلا ما ورد في حديثه عن مصطلح اللغة؛ فيقول بعد عرض أقوالهم في تعريفها: ((ولو أنصف الباحثون المعاصرون في نظرهم إلى اللغة، وما عرفه العلماء العرب عنها لكانوا أهملوا كل ما يرد من أقوال فيها مكتفين بمذهب أبي الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ) حين قال: (اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم)[٤]. فجاء بالشمول والمناعة....إن جل التعريفات المعاصرة ناقصة، أو مقتصرة على جانب دون آخر، كالاقتصار على طبيعتها وإهمال الوظيفة أو بالعكس))[٥]. يبدو الدكتور العبيدي- في النص السابق- في غاية الحماسة وهو يدافع عن حد ابن جني للغة، بل انه يذهب إلى أن حدودها عند الغربيين ناقصة أو قاصرة على حين أن الحدَّ العربيَّ لها يفوقها من حيث بيان طبيعة اللغة ووظيفتها وأغراض استعمالها. ويبدو من كلامه أنه يرى أن اللسانيات الحديثة ألبست الموروث القديم ثوبا شكليا متمثلا بالمصطلح فقط، وأنها لم تقدم جديدا، قال: ((إنَّ هذه المسائل التي سردتها هنا... تعبر عن وجود التقابلات والاتفاقات بين الدرس اللغوي العربي والبحث الالسني الحديث، بل إن السبق للعربي، لأنه الأسبق في الزمن، وليست العبرة في المصطلح والشكل الذي ابتدعته الألسنية الحديثة وهي مصطلحات يسودها الغموض والخلط والتبدل من ألسني إلى آخر، ولكن العبرة تكمن في الاهتداء إلى الحقيقة العلمية والموضوعية التي نشأت عند الألسني العربي ونمت وترعرعت في أحضانه))[٦]. فهو يعتمد الزمن أو السبق الزمني أساسا في تفضيل الحدود العربية على ما جاءت به الدراسات اللسانية الحديثة من حدود وتعريفات، وهو معيار لا يمكن الركون إليه دائما فقد يكون موضوعي في بعض الأحيان كما في كثير من الجزئيات والقضايا التي عالجها البحث اللغوي الحديث فذهب في فهمها وتفسيرها أو توجيهها مذاهب تختلف عما قرره الدرس القديم. وكان يؤكد أنَّ النحويين العرب إنّما

---

١ نفسه: ١٣.

٢ العربية والبحث اللغوي المعاصر :٢١٩.

٣ اللغة العربية واللسانيات المعاصرة: ٢٦٥.

٤ الخصائص٢/ ٣٤.

٥ مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢١٢-٢١٣.

٦ العربية والبحث اللغوي المعاصر :٢٥٧.

وضعوا قواعد النحو العربي معتمدين على المنهج الوصفي[١]، من غير تحديد لمفهوم الوصف وإنما بالاعتماد على ما ورد من طريقة النحويين العرب في تقعيد النحو العربي عن طريق متابعة كلام الأعراب وفصحاء العرب. ومما يتعلق بالحدود التي وضعها المحدثون للمصطلحات اللسانية التي تكون جزءا من المنظومة الفكرية المجترحة للعاملين في اللسانيات والمشتغلين بها، إذ توقف عند بعضها الدكتور العبيدي وناقشها؛ ومن ذلك ما نجده في كلامه على مصطلح (المقطع) حيث عرض له في مبحث خصصه له وعرض لميدان تطبيقه، وكما هو بيّن في القراءات القرآنية؛ قال: ((يعتقد الصوتيون المعاصرون ان المصير إلى التقطيع الصوتي، إنما هو منهج لحل المشكلات التي تقع في بنية الكلمات،...، أو التخلص من بعض الظواهر الصوتية التي تكتنف الكلمة أو الجملة،...، أو غير ذلك من القضايا التي تحصل في الصوت اللغوي))[٢]، ثم يعرض لأهم تعريفات المحدثين للمقطع ويبين مدى اختلافهم في تحديده وينتهي إلى القول بأن ((هذه التعريفات مختلفة في أطروحاتها، متباعدة في ما قصدت إليه من تحديد المفهوم، وعلى افتراض وصولنا إلى تحديد دقيق للمقطع الصوتي فان الجدوى المرجوة منه ليست بذات قيمة علمية كبيرة، بحيث تدعونا إلى مثل هذا الاختلاف في التعريف))[٣]. ان هذه الأحكام التي يطلقها الدكتور رشيد العبيدي ترجع إلى رؤية فكرية تحكم تفكيره وتؤطر اتجاهات هذا التفكير، وهي تتمثل في أنَّ ما جاء به البحث اللغوي واللساني المعاصر لا يختلف عما أنتجته العقلية العربية إلا اختلافاً جزئياً وشكلياً في بعض المصطلحات والعناوين، قال: ((ومن الحق القول–أيضا–أن أدوات البحث المعاصر ووسائله ومصطلحاته تختلف عن البحث اللغوي المتقدم، ومن هنا كان الاختلاف الجزئي في بعض النتائج، والاختلاف الشكلي في الأسماء، والمصطلحات والعناوين))[٤]. فهنا نلمس ان الدكتور العبيدي يعترف بالتطور المعرفي للإنسانية وما قدمته الآلة له له في هذا المجال، مشيرا إلى ما تركته من اثر في البحث اللغوي، ولكنه لا يسلم بذلك فيرى ان الاختلاف جزئي وشكلي في بعض الأسماء والمصطلحات.

التناقض بين المناهج اللسانية:

خصص الدكتور رشيد العبيدي لهذه الزاوية النقدية بحثا مهما تحت عنوان التناقض بين المذاهب الألسنية الحديثة، تناول فيه ما يراه من تناقض وتعارض بين المناهج اللسانية، كما انه أشار إلى ملامح للتناقض بين المذاهب اللسانية في مواضع مختلفة من كتبه. وقد بدأ في عرضه لصور وأمثلة من التناقض من دي سوسير؛ فقد أشار إلى موقف (هلمسليف) من معنى الدال والمدلول عند سوسير؛ إذ عده غامضا، وأن مذهبه في تفسير العلامة اللغوية تفسير ذهني. كما ذكر انتقاد مارتيني لسوسير بأنه بالغ في إعطاء اللغة كل هذه الصبغة الذهنية التي كانت نتيجة تأثره بالنزعة الاجتماعية آنذاك. ثم انتقل إلى موقف بارت الذي خالف سوسير الذي يرى أن علم الرموز (السيمولوجيا) هو العلم العام وان اللسانيات فرع منه، فقد ذهب بارت إلى أن العكس هو الصحيح. وقد حاول الدكتور رشيد العبيدي أن يربط بين هذه الدراسات اللسانية وطبيعة المجتمعات الغربية التي نشأت فيها تلك المناهج، قال: ((ولقد وجدت مثل هذه التيارات المتضاربة تربة صالحة في فرنسا فبعد أن ترعرعت فيها الاتجاهات البنيوية رأيناها تؤول إلى تناقضات فكرية وتصطدم بآراء واتجاهات أخرى قوية ويعلل كثير من الباحثين ظهورها في فرنسا بان المثقف الفرنسي.... انجذب بتاريخ الفكر الذي يتخلى عن التاريخ...))[٥]. كما توقف عندَ ما سمّاه بالتناقضات بين السوسيرية والتشومسكية وعرض فيه لمجموعة من الأفكار أو المسلمات التي جاء بها سوسير ليبين رأي تشومسكي فيها فيقول ((فاللغة عند سوسير لا تتولد أو تنتج، وإنما هي رموز محفوظة في الذاكرة تسترد

١ مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢٥٤.

٢ نفسه:٨٧.

٣ نفسه:٩٢.

٤ الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين:١٥.

٥ مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢٣٨.

حين الاستخدام، وتتحدد بالمماثلة للموقف السابق، وهذا التفسير السوسيري تفسير آلي لعملية إنتاج اللغة، وهو تفسير مضاد لها يراه تشومسكي في عملية الإبداع والخلق اللغوي في الذات البشرية فالشخص المتكلم قادر على إنتاج عدد لا متناه من الجمل التي تسمع، ولم تقرأ من قبل، ويعني ذلك أن المنتج ليس لديه أشكال مصوغة يرتد إليها عند الصياغة بل لدينا أنموذج داخلي كلي مشترك))[١]. ويقول في موضع آخر مسجلا التناقض بين تشومسكي وبنيوية سوسير، قال: ((ولعل أبرز الدارسين الغربيين الذين خرجوا على البنيوية هو تشومسكي الأمريكي في كتابه (البنى التركيبية).... فقد تجاوز فيه مفهومي الوصف والتصنيف اللذين وضعهما سوسير في بنيويته وتبنتها بنيوية أوربا وخرج تشومسكي في نحوه التوليدي بمفهوم ثالث هو الإبداع في اللغة الذي يتميز به البشر عن سائر اللغات))[٢]. وهكذا نراه يذكر الخلافات والمذاهب التي تولدت من البنيوية أو ظهرت ردا عليها، مُنْطَلِقا، في ذلك، من أن هذه الخلافات والمناهج الجديدة إنما تدل على عدم صلاحها للتطبيق على اللغة العربية؛ لذلك يقول: ((وبعدُ، فإذا كان الألسنيون البنيويون قد تنصل معظمهم عن البنيوية، وأصبحت الآن في عداد المناهج القديمة بالنسبة للأوربيين، وهم يفتشون عن منهج جديد يشغلون به أنفسهم والعالم من جديد، فما أرانا نحن اليوم بحاجة إلى تقليب صفحات كتاب أصبح باليا غير ذي فائدة عند مؤلفه الذي راح يبحث عن تأليف آخر يكون أكثر جدوى))[٣]. وقد اعتمد على هذه التناقضات لتأكيد رأيه بأنَّ هذه المدارس اللغوية الغربية غير صالحة لأن تطبق على اللغة العربية بدليل أن أصحابها غير متفقين عليها، من جهة وبدليل أنهم تركوها وانتقلوا إلى البحث عن نظريات جديدة، لذا قال عن البنيوية بعد سوسير: ((لقد تحولت هذه البنيوية بعدَه إلى مذاهب متناحرة، وتحولت إلى أنماط من التفكير الفلسفي عند روادها، ولم تعد تصلح منهجاً للبحث اللغوي الصرف،...، بل لقد تجاوزت هذا المقدار من حقيقتها، فنادت، بالتالي، إلى فناء الإنسان، لأنه أصبح آلةً يتحرك وفق الأنظمة القسرية، دون أن يكون صاحب اختيار، وهذا هو الذي دفع تشومسكي إلى البحث عن قدرات الإنسان وطاقاته الإبداعية في ميدان اللغة))٤. ويعلل الدكتور رشيد العبيدي إخفاق البنيوية في الاستمرار بأن المنهج البنيوي يعتمد ((على الشكل والصوت في دراسة اللغة وتحليل تراكيبها دون النظر إلى المعنى وغرض المنجز، وهو الشيء الذي عُنيت به الدراسات السلوكية اللغوية، والذي سبق إليه عبد القاهر في نظرية النظم والمعنى النحوي والسياقي))٥. ولم يقتصر نقده على ما أثير حول جهود سوسير، وإنما توقف عند الملاحظات التي وجهت إلى نظرية تشومسكي ومن ذلك إشارته إلى أن تشومسكي إنما أقام نظريته على أصلين: هما المنهج البنيوي والمنهج التقليدي، وانه حاول جهده لكي يجد لنفسه طريقاً وسطاً بينهما، وفي هذا إشارة إلى عدم أصالة النظرية المذكورة أو أنها ملفّقة من المناهج السابقة عليها[٦]. كما نقل رأي جان بياجيه في النظرية، إذ رأى أنها تحولت إلى نظريةٍ معياريةٍ؛ لأنها لم تضع في اعتبارها النظام المتزامن الذي سبق أن جعلته البنيوية الأوربية أساساً لمنهجها[٧]. وينتهي إلى القول: ((إنَّ هذه الملاحظات وغيرَها مما يدور حول النحو التوليدي التحويلي تعطي تصوراً عن صعوبة صيرورة نظرية النحو العام التي يسعى إليها نوام تشومسكي وتطبيقها على سائر اللغات الطبيعية لما يواجهها من مشكلات في الدلالة والأصوات، والتراكيب والمفردات وهي مشكلات أساسها أنَّ لكل لغة في العالَم خصوصيات تميّزها عن اللغات الأخرى))[٨].

---

١ نفسه: ٢٤٤.

٢ نفسه:٢٥٩.

٣ نفسه:٢٥٤.

٤ العربية والبحث اللغوي المعاصر:٢٥٢.

٥ نفسه:٢٥٢-٢٥٣.

٦ مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢٦٩.

٧ نفسه:٢٧٣.

٨ نفسه:٢٧٦- ٢٧٧.

البحث عن أصول لسانية في التراث العربي القديم:

من ملامح نقد اللسانيات الأخرى التي تظهر واضحة، عند الدكتور رشيد العبيدي، اهتمامه بتأصيل بعض النظريات اللسانية الغربية في التراث العربي القديم، ويمكننا أن نعرضها على النحو الآتي:

أصول بنيوية: ومن أهم الملامح البنيوية التي بحث الدكتور العبيدي عن أصول لها في التراث العربي ما جاءت به البنيوية من النظر إلى اللغة على أنها نظام أو بنية أو نسق[١]، فقال عنها: ((نرجع الآن إلى تلمس هذه النظرات في اللغة ونظامها، في ما سبق إليه الجرجاني في كتابيه (الدلائل والأسرار) فنجد كون اللغة نظاما أو بناء أو حتى نسقا قد طرح بشكل واضح على لسان الجرجاني في كل أجزاء كتابه (الدلائل)؛ لأنَّ الجرجاني وضع لهذه النظرة في اللغة منهجا يريد من خلاله تحقيق فكرة أنَّ اللغة نظم ذو قواعد وأحكام ومعان اسماها بمعاني النحو ووجوهه وأنها بناء كلما احكم – على وفق متطلبات الأحكام والصنعة، كان أكثر بيانا ووضوحا))[٢]. كما ربط بين مفهوم اللغة بوصفها نظاما عند البنيويين ونظرية النظم عند الجرجاني، قال: ((ولما كان النظام عند البنيويين يرتكز على قانون ينظم العلاقات في الكلام، كان ذلك –أيضا– هو غرض نظرية النظم عند عبد القاهر، بل هو جوهر النظرية، فالنظم لابد له من أنْ يرتكز على قواعد وقوانين تنظمه، لذلك لم تخلُ فكرة يطرحها في هذا المجال من ربط بقوانين اللغة وأصولها))[٣]، واستشهد على ذلك بقول الجرجاني: ((ليس النظم إلا أنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها))[٤].

ومن ذلك ما جاء في حديثه عن مفهوم الدال والمدلول عند سوسير والمستوى التعبيري ومستوى المحتوى عند هلمسليف، فإذا وجد الدال ولم يتَّحد مع المدلول أصبحت صورة سمعية ذهنية نفسية خالية من المدلول، ويرى الدكتور رشيد العبيدي أن هذا الأمر مما عرفه علماء العربية، قال: ((وهذا هو الذي عرفه الباحثون العرب بالمستعمل والمهمل فـ (زيد) لفظ مستعمل وله دلالته، ولكن (ديز) وهي متوالية من الأصوات هي: (د–ي–ز)، خالية من المدلول))[٥]. ومن ذلك مثلا ربطه بين ما توصل إليه سوسير في علم الدلالة؛ حين جعل الدال مادة صوتية والمدلول متصوَّرا نفسيا يمثل حصول الصورة في الذهن[٦]، وتصور الجاحظ (ت٢٥٥هـ) للدلالة، فيقول: ((وحين نقرن بين ما يراه سوسير، وبين الدلالة عند الجاحظ نجد أن البيان عند الجاحظ هو (اسم جامع لكل شيء كشف لك القناع عن المعنى.... وجميع أصناف الدلالات على المعاني، من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال...)[٧].

إن الفرق بين ما بينه الجاحظ وما يراه سوسير، إن الجاحظ أوضح غاية الإيضاح طرق الدلالات على المعاني، بلفظ وبغير لفظ فاستقصى أصنافها ووسائل إيصالها، في حين قصر سوسير الإبانة والتعبير على الشكل))[٨]. نلاحظ، هنا، أنَّ الدكتور العبيدي قد بحث عن أصول للفكرة التي طرحها سوسير، هنا، فرأى في كلام الجاحظ المذكور مذهباً فكرياً عربياً شبيهاً بها، غير أنه لم يكتفِ بذلك، بل راح يُجْرِي موازنة بينهما، ذاهباً إلى أنَّ الجاحظ استقصى إيضاح طرق الدلالات في حين أن سوسير لم يفعل ذلك. وبحث الدكتور العبيدي– في تراث الجرجاني– عن جذور لنظرة البنيوية[٩] إلى العلاقة بين

---

١ ينظر: البنيوية في اللسانيات: ١٠٠–١٠٢، و١٥٠.

٢ الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين: ٧.

٣ نفسه:٧.

٤ دلائل الإعجاز: ٦٤.

٥ العربية والبحث اللغوي المعاصر:٢٢٥.

٦ ينظر: محاضرات في علم اللسان العام: ١٠٤–١٠٥، وعلم اللغة، مقدمة للقارئ العربي: ٣٠٣، والألسنية: علم اللغة الحديث:٥٧.

٧ ينظر النص في: البيان والتبيين ١/ ٨٢.

٨ مباحث في علم اللغة واللسانيات: ١٨٣–١٨٤.

٩ ينظر: البنيوية في اللسانيات: ١٠٨–١٠٩.

اللفظ والمعنى ولاسيما عند دي سوسير فجاء بنصوص من كتابيه؛ وانتهى إلى أنَّ كلام الشيخ عبد القاهر يحتوي أهمَّ ما جاءت به البنيوية في هذا الباب من حيث فهمها أنَّ الأصوات اللغوية شيء ودلالاتها شيء آخر، وانَّه لا علاقة عقلية بين المفردة اللغوية ومعناها، وأنها علاقة عرفية اصطلاحية[١]. وفي هذا المضمار يقف الدكتور العبيدي على موضوع تفسير الدال والمدلول والمرجع أو الشيء عند أصحاب المنهج البنيوي؛ بدءاً من سوسير الذي طرح مصطلحات (الدال=الصوت) و(المدلول=المفهوم أو المعنى)[٢]، ثم ما قدمه هلمسليف من مصطلحات جديدة لدراسة اللغة مثل التفرقة بين المحتوى (وهو جانب من المدلول) والتعبير (وهو جانب من الدال) وتقسيم المصطلحين السابقين إلى شكل وجوهر (أي: شكل المحتوى وجوهر المحتوى، وشكل التعبير وجوهر التعبير)[٣]، ثم يوازن بينها وبين قول الجرجاني عن الألفاظ ((كيف يُتَصَوَّر أن تَسْبقَ تَسْبقَ المعاني وأنْ تَتَقَدّمَها في تصوُّرِ النَّفْس؟ إنْ جازَ ذلك، جازَ أنْ تكونَ أسامي الأشياء قد وُضِعت قبل أنْ عُرِفَت الأشياء وقبلَ أنْ كانت))[٤]. فيرى أنَّ الشيخ عبد القاهر هنا وضَّح " مفاهيم لسانية دقيقة" وهي أنَّه لا يمكن أنْ تكون ألفاظ في الواقع ما لم يكن هناك معنى يسبقها، وانه لا بد ان يكون الشيء مشاهداً ومحسوساً، ثم يتفق على تسميته بالألفاظ (الدوال) كما استنبط من كلام الجرجاني ثلاثة مفاهيم لنظرية الدلالة، هي الألفاظ والمعاني والأشياء[٥]. ثم يعلق على ما سبق بالقول: ((وبالتالي فان اللغة–عنده–من إبداع الإنسان ووضعه وهذا كله يؤكد لنا أسبقية النظرة اللسانية الدقيقة في نظرية النظم عند عبد القاهر، ووضعه لأسس البنائية الحديثة في دراسات اللغة))[٦].

ومن صور التأصيل الأخرى، في هذا الباب، ما ورد في كلامه على جهود الألسني مارتيني الذي ميز بين الصوت والفونيم، ((فالصوت هو المادة الصوتية في الجهاز النطقي البشري، في حين يراد بالفونيم الصوت ذو القيمة الخلافية ويعني ذلك أن اللام هو صوت مادي له مخرج معروف... ولكن هذا الصوت يفخم مرة ويرقق مرة أخرى، وبحسب الوظيفة في السلسة الكلامية، وبذلك يقال إن أصوات العربية هي ثمانية وعشرون صوتا، أو تسعة وعشرون، ولكنها: اثنتان وأربعون فونيما))[٧]. ويعلق الدكتور العبيدي على ذلك بالقول: ((الملاحظ أن هذا الاستنتاج الذي خرج به مارتيني ليس جديداً في ميدان البحث اللغوي العربي، فعلماء التجويد القرآني قد رصدوا هذه الظاهرة وأشبعوها بحثاً، بل إنّ سيبويه قد عُني في كتابه بها، وهو الذي أشار إلى أنها أصبحت (٤٢) صوتا وقصد بهذا العدد الأصوات الأصلية مضافاً إليها الفونيمات المتولدة من الحالات الكلامية... فهذا الذي يقرره سيبويه هو ما قصدت إليه الألسنية الحديثة بمصطلحاتها الصوتية المختلفة قد عرفته الدراسات اللغوية العربية، وسبقت إليه قبل غيرها بفضل دراسة لغة القران، وأدائه تجويدا، وتنغيما))[٨].

وقد كان تراث عبد القاهر الجرجاني مرجعاً أساسيا لتأصيل النظرية البنيوية، حتى انه ذهب إلى ان عبد القاهر الجرجاني أول السني خطط للنظرية البنيوية التي ظهرت في القرن العشرين، قال: ((والذي يقف على نظرية النظم عند عبد القاهر، يقف على أول ألسني في العالم خطّط للنظرية البنيوية التي ظهرت في مطلع القرن العشرين في أوربا، ولئن وقف النحاة الأوائل على مبادئ عبد القاهر ولم يحاولوا تطويرها أو وضعها بفكر جديد،... إن ألسنيي أوربا تحركوا باتجاه تطوير بنيوية سوسير وترسيخ مفاهيمها))[٩]. كما بحث عن نقاط التقاء أخرى بين المناهج اللسانية البنيوية وما جاء في دلائل

---

١ ينظر: نفسه:١٥٠.

٢ محاضرات في علم اللسان العام: ١٠٤–١٠٥.

٣ ينظر:: البنيوية في اللسانيات: ٢١٣.

٤ دلائل الإعجاز: ٤١٧.

٥ ينظر: الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين:١٠–١١.

٦ نفسه:١٠.

٧ العربية والبحث اللغوي المعاصر:٢٣٩.

٨ نفسه:٢٤٠–٢٤١.

٩ نفسه: ٢٥٣.

الجرجاني وأسراره، ثم انتهى إلى تصريح علمي لا يخلو من مبالغة، قال: ((إنَّ مثل هذه اللقاءات بين المدارس البنيوية من جهة ونظرة الجرجاني في النظم من جهة أخرى لتؤكد لنا حقيقة لا يمكن تجاوزها، وهي ان البنيوية في اللسانيات المعاصرة لا تعدو ان تكون اجترارا لنظرية النظم الجرجانية، وان غيرت الأولى- أعني البنيوية- مصطلحاتها؛ لأنها تكلمت بلغة العصر، ولغةِ قومٍ لم يكونوا عرباً، وأقامت دراساتها بأدوات غير الأدوات التي استخدمها الأقدمون))[١].

أصول سلوكية وسياقية: كما يحاول التأصيل لمنهج نظرية بلومفيلد في تفسير اللغة بوصفها ظاهرةً سلوكيةً منظورةً قابلةً للقياس والملاحظة عن طريق ملاحظة المواقف الكلامية وتحليلها على أساس الحافز والاستجابة[٢]، وربطها ببعض الملامح المشابهة في التراث الغربي القديم وظواهره كالنبر والتنغيم، قال: ((أما المواقف الكلامية، وأثرها في تغير الدلالة، وكذلك تأثير الحالة النفسية للمتكلم، وهو ما تؤمن به المدرسة السلوكية، فقد وردت نصوص في التنغيم والنبر، وعلامات الترخيم في الكلام تدل على معرفتهم بتأثير ذلك في الدلالة))[٣]. ثم انتقل إلى نظرية السياق التي من أهم أعلامها فيرث الذين يرون أنّ الكلمات تكتسب معنى مؤقتاً بتأثير السياق الذي يفرض عليه امتداده وآثاره[٤]، فيربط بينها وبين أعمال علمائنا القدماء في اهتمامهم بالقرينة المصاحبة وأثرها في تحديد الدلالة وإيضاحها، قال: ((وأما نظرية السياق، فالمعجميون العرب تنّبهوا على الاستعمال، والسياق والقرينة المصاحبة، وأعطوا لذلك أمثلة كثيرة في معجمات اللغة))[٥]. ويمثّل لذلك بتغير معنى لفظ (أدب) من استعمالها اللغوي بمعنى: المأدبة إلى دلالات أُخَر بحسب الاستعمالات التي يرد فيها والسياق والقرائن[٦].

أصول توليدية تحويلية: ومن ذلك ما نجده في محاولته الربط بين نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية وجهود عبد القاهر الجرجاني، ذاهبا إلى ان ما جاءت به التوليدية التحويلية من منهج يقترب على نحو كبير الشبه مما يطرحه منهج النحو العربي التقليدي في دراسته للغة وتحليلها؛ فيقول إنّ النحو التحويلي: ((يهمه توليد الجمل ناظراً إلى البنى التحتية لها، وناطقاً بما يوجبه البناء التحتي من صحة التركيب وقبوله في الصوت والمعنى...وهذه النظرة ليست جديدة في عالم البحث اللغوي، ولا سيما الدراسات العربية فعبد القاهر الجرجاني يرى أنَّ متكلم اللغة يفكّر في تجميع المعنى في نفسه قبل أن ينطق بشيء، ثم هو بعد ذلك يحاول ترتيب الكلام في نفسه....إن المنهج التحويلي التوليدي منهج أشبه بأنْ يكون منهج النحو التقليدي العربي، لما اتصف به من الشكلية والمعايير التي عرفها الدرس اللغوي العربي))[٧].

وهكذا نرى أنَّه يعد ما جاءت به التحويلية التوليدية ليس جديداً وأنّ له شبيهاً في تراث عبد القاهر الجرجاني، وقد افترض أنّ تشومسكي تأثر بالنحو العبري والعربي بعد اطلاعه على ما ترجم منهما عن طريق نحاة الأندلس، قال: ((وبرزت معالم التحويل والتوليد عند العرب في دراسة اللغة في الأساليب البلاغية، وأصول الكلام وعلم المنطق، وعلم الكلام، ولعل الأصوليين والبلاغيين يمثلون -بحق- اسبق المحاولات في دراسة اللغة، من تحويلية تشومسكي، بل يمكننا أنّ نقول: إنّ اطلاع تشومسكي على النحو العبري والنحو العربي، مما ترجم منه عن طريق نحاة الأندلس، يجعل من الممكن أنْ نفترض تأثر تشومسكي، والمدرسة التحويلية بالدراسات اللغوية العربية القديمة))[٨]. وهو يتابع هنا كلام الدكتور علي

---

١ الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين: ١٣.

٢ ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ١٨٦.

٣ العربية والبحث اللغوي المعاصر:٢٠٣.

٤ ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: ٢٥٣.

٥ العربية والبحث اللغوي المعاصر:٢٠٣.

٦ ينظر هامش الصفحة المذكورة في المرجع السابق.

٧ العربية والبحث اللغوي المعاصر:٢١٦.

٨ نفسه:٢١٨.

زوين الذي ذهب أيضا إلى أنّ تشومسكي تأثر بالنحو العربي[١]. وقد عاد إلى دراسة هذه الفكرة في موضع آخر متحدثاً عن البنية العميقة والسطحية عنده وبعد أنْ عرّف بهما قال: ((والذي يتأمل هذه الصورة من مذهب تشومسكي ويقارنها بما يقوله عبد القاهر الجرجاني حول تحويل الجملة من نفْس المتكلم قبل نطقها إلى جملة مألوفة يجد أن تشومسكي لم يفعل شيئاً سوى تكرار ما قاله الألسني عبد القاهر))[٢]. وقد ذهب إلى الموازنة بين ما جاء به تشومسكي في مفهوم البنية العميقة؛ حيث ان اللغة عنده إبداع وفطرة تتحول من قواعد ضمنية مفهومة إلى جمل منطوقة فطريا، في حين أنّ عبد القاهر يذهب إلى أنّ المتكلم يقصد إلى ترتيب الأفكار في نفسه ثم يخرجها منطوقة، فيقول: ((وبين المذهبين فرق واضح، والواقع ان مذهب عبد القاهر ليس غريبا، بل قد ذهب إليه سوسير الألسني الذي يرى أنّ الجمل قوالب جاهزة يجترها المتكلم، ومع ذلك فمذهب تشومسكي لم يكن بهذا الجمود الذي قصد إليه سوسير في تكوين الجمل، فهو صاحب مذهب متميز))[٣]. كما قال في موضع آخر: ((وكان للمنطق في منهج تشومسكي أثر واضح في التحليل وتفسير الظواهر اللغوية، وهو من هذا الجانب يقترب من الدراسة اللغوية العربية في التعليل والقياس والمنطق والجدل))[٤].

إنَّ في موقف الدكتور العبيدي هذا شيئاً من التناقض، ففي حين يدعو إلى عدم الأخذ بما أنتجه سوسير من بنيوية وبيان عدم صلاحها للعربية والدعوة إلى طرح ما جاءت به–في ضوء ما خلفته من تناقضات وانشقاقات فكرية– والدعوة إلى اعتماد ما تركه لنا اللغويون العرب، نجده، من جهة أخرى، يذهب إلى أن ما جاءت به بنيوية سوسير له أصوله وملامحه العامة في التراث العربي؛ مُتَمَثِّلا بنظرية النظم عند الجرجاني. يضاف إلى ذلك أن كلامه يعني، من جهة ما، أن نظرية النظم للجرجاني تحتوي على معالم المنهجَينِ اللسانيَيْنِ السوسيري والتشومسكي، من غير بيان ذلك أو إيضاحه دفعا لما يمكن أن ينتج عن مثل هذا الطرح من تناقض وإن كان ظاهريا أو شكليا على أقل تقدير. وقد حاول الدكتور العبيدي الربط بين قضية تفاوت صحة التركيب، مما يسمى بالصحة النحوية (أو بدرجة الصواب النحوي)، والصحة النحوية للتركيب grammaticality مصطلح يشير إلى توافق جملة ما أو جزء من جملة ما مع قوانين نظام نحوي خاص بلغة معينة، والحكم بتوافق جملة ما أو عدم توافقها مع النظام النحوي للغة لا يكون سهلًا دائمًا فقد يختلف المتكلمون الأصليون في أحكامهم، ولا تتعلق هذه الأحكام بمعنى الجملة أو بقبولها أو عدم قبولها في المجتمع فقد تكون الجملة صحيحة من الناحية النحوية أو متوافقة مع النظام النحوي للغة أو صحيحة الصياغة لكنها غير ذات معنى، وقد تكون الجملة صحيحة من الناحية النحوية لكنها لا تلقى القبول لسبب أو لآخر[٥].

ويرى الدكتور العبيدي ان هذا المعيار الالسني الجديد مما سبق إليه الجرجاني أيضا قال: ((وهذه الفكرة التي يطرحها الألسنيون، ويناقشون قضيتها على هذا المستوى من التعليل والتفسير هي نص كلام عبد القاهر الجرجاني في إشارته إلى التفاضل بين نظم ونظم، فهو يقول: (ان ههنا نظما أحسن من نظم وذلك بحسب تطبيق معاني النحو...إذ ان تفاضل الناس يتم بالعلم به)[٦]. مما يتقدم يتبين لنا ان (أصولية الجملة) و(جودتها) أو (انحرافها) عن الأصولية، لم تتعد ما فهمه

---

١ ينظر: بين التراث وعلم اللغة الحديث:٤٤، والعربية والبحث اللغوي المعاصر:٢١٨. (الهامش)

٢ العربية والبحث اللغوي المعاصر:٢٤٩.

٣ نفسه:٢٤٧.

٤ نفسه:٢١٥.

٥ ينظر: اللغة وعلم اللغة، جون ليونز، ترجمة: مصطفى زكي التوني، دار النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ص: ١٤٧. (هامش:١) (هامش:١)

٦ النص في دلائل الإعجاز ٢/ ٥٤٦ باختلاف: ((أنه ما مِن أَحدٍ لهُ أدنى معرفةٍ إلاَّ وهو يَعلمُ أن ههنا نظْماً أَحْسَنَ من نظْمٍ، ثم تراهُمْ إذا أنتَ أرَدْتَ أن تُبَصْرَهم ذلك تَسْدَرُ أعينُهُ، وتضلُّ عنهم أفهامُهم. وسببُ ذلك أنهم أولُ شيء عَدِموا العِلْمَ به نفسَه، من حيث حَسِبوه شيئاً غيرَ تَوخِّي معاني النحو، وجعلوه يَكونُ في الألفاظِ دونَ المعاني. فأنتَ تَلْقى الجَهْد حتى تُمِيلَهم عن رأيهم، لأنكَ تُعالِجُ مرَضاً مُزْمناً، وداءً متمكِّناً. ثم إذا أنتَ قُدْتَهم بالخَزَائم إلى الاعترافِ بأنْ لا معنى له غيرُ توخِّي معاني النحو، عَرَض لهم

نحاة العرب عن بناء الجملة، وصلتها بقواعد اللغة، وقوة هذه الصلة وضعفها، وتأثير ذلك كله في جودتها ورداءتها أو خروجها))[١]. كما توقف الدكتور رشيد العبيدي على ما طرحه تشومسكي من مفهوم السليقة اللغوية عند ابن اللغة، إذ ((ذهب إلى ان الطفل يكتسب لغة الأم عن وعي وإدراك حتى في سنه المبكرة جدا، وانه حالما يستوعب القواعد المختلفة التي تعتمد عليها اللغة، تتكون عنده القدرة على الخلق، أي على تركيب الجمل المختلفة التي يريدها))[٢]. وقد ربط الدكتور رشيد العبيدي بين هذا المفهوم وبعض اللمحات القديمة عند ابن جني وعبد القاهر الجرجاني، مما استنتج منه ان ثمة التقاء بين ما طرحه تشومسكي وما قدمه علماء العربة الأقدمون[٣].

أصول في النظرية الدلالية: ومن ذلك أيضا ما نجده عند حديثه عن نظرية الحقول الدلالية، في أثناء تعريفه بالنظريات الدلالية الغربية، إذ يقول عنها: ((وهي نظرية سبق إليها علماء اللغة في معجماتهم التي وضعوها على المعاني والموضوعات، وهي كتب تناولت تقسيم اللغة على علاقات دلالية في الحيوان والنبات والإنسان والجماد، والطبيعة، السماوات والأرض. ولكن هذه الموضوعة التي تناولها العرب في معجماتهم، كانت تتسم بالعمومية، وتحتاج إلى تنظيم أدق وأكثر في المنهج))[٤]. فهو يرى أن لنظرية الحقول الدلالية أصولا عربية في تراثنا العربي تتمثل بمعجمات المعاني والرسائل التي خصصها القدماء لموضوع معين كالماء واللبأ والنخل وغيرها، ولكنه يقر بأن ما ألفه القدماء في هذا الميدان يتسم بالعمومية وأن به حاجة إلى التنظيم. ولكنه يعود بعد اسطر قليلة من كلامه السابق إلى وصف ما قدمته ابرز النظريات التي شاعت في الدراسات الغربية بأنها ((إعادة وتكرار لمنهج العربي في تفسير مواد اللغة دلاليا))[٥]. كما يصف اهتمام الباحث اللغوي العربي بموضوع الحقول الدلالية بأنه ((سبق يحسب لعلماء العربية، قبل ظهور نظرية الحقول الدلالية في البحث اللغوي الأوربي))[٦]. واستمراراً منه في محاولته الكشف عن ملامح التشابه بين الدرس الدلالي العربي والدراسات الدلالية الحديثة أشار إلى أهم تلك النظريات رابطاً بينها وبين الدرس الدلالي العربي القديم، فربط بين المحددات التي وضعها دي سوسير للعلاقة بين اللفظ والمعنى[٧] من جهة وعمل المعجميين العرب في معجماتهم والمفسرين في تناولهم الكلمة العربية وبيان معناها من جهة أخرى، قال: ((والذي يتتبع المعجم العربي، ومناهج المفسرين في تناول الكلمة العربية وإعطاء معناها، يجدهم ينظرون إلى اللفظ ومعناه على أنهما وجهان لعملة واحدة كما يرى سوسير وهما الدال والمدلول عنده))[٨].

<u>الكشف عن أخطاء ناتجة من تطبيق المناهج اللسانية على العربية:</u>

درس الدكتور العبيدي، في أثناء تعريفه بالمناهج اللسانية، محاولة بعض الباحثين العرب تطبيق بعض تلك المناهج على مجموعة من جوانب العربية وظواهرها اللغوية؛ فذهب إلى أن هذه المناهج صالحة لدراسة اللغات الأوربية فقط؛ وأننا ((لو حاولنا تطبيقها على ظواهر العربية لرأينا أن ثمة تكلفا واضحا بين ما ألفه الباحث العربي، وما يراه الباحث

من بَعْد خاطِرَ يَدهَشُهُمْ، حتى يكادوا يَعودون إلى رأسِ أمرهم. وذلك أنَّهم يَرَوْنَنا ندَّعي المزيةَ والحُسْن لِنَظْم كلامٍ من غير أن يكونَ فيه من معاني النحو شيءٌ يُتَصوَّرُ أنْ يتفاضَلَ الناسُ في العلمِ به)).

١ الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين: ١٧.

٢ مدارس نحوية ولغوية عربية وغربية: ٢٦٧.

٣ الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين: ١٩.

٤ العربية والبحث اللغوي المعاصر:٢٠٢.

٥ نفسه:٢٠٢.

٦ نفسه:٢٠٣.

٧ محاضرات في علم اللسان العام: ١٠٤.

٨ العربية والبحث اللغوي المعاصر:٢٠٢.

الأوربي))[١]. ثم أخذ يذكر طائفة من صور التأويل والتخريج لقضايا صرفية موازناً بين الدرس اللغوي التقليدي والدرس الصوتي الحديث؛ ذاهبا إلى ان هذا الدرس ترك أثره في زعزعة الفكر الألسني العربي ومن ثم الانحراف عن المسيرة المتوارثة عند أجيال الأمة العربية والإسلامية[٢]. ومن ذلك موازنته بين القاعدة الصرفية القديمة التي قررها علماء الصرف السابقون ؛ تلك القاعدة التي تنص على أن الواو أو الياء تقلبان ألفا إذا تحرك أي منهما، وانفتح ما قبلهما، نحو (قال)من (قول)و (باع) من (بيع) وهذه القاعدة مطردة في العربية في أي حركة تقع على الواو أو الياء، سواء أكانت فتحة أم ضمة أم كسرة، نحو طال من طول وخاف من خوف، على وفق الشروط العشرة التي قررها علماء الصرف العرب[٤].

ويرى الدكتور رشيد العبيدي أن هذه القاعدة مما تعلمته الأجيال ودرجت عليه فأصبحت جزءا من كيانها اللغوي[٥]. ومن ثم فهو يرى، في مقابل ذلك، أن الدرس الحديث عندما طبَّق منهجه الخاص– بعد تأثره بالبحث الصوتي الغربي – لم يَقْنَع بما انتهى إليه القدماء فحاول التجديد وإيجاد البديل؛ فذهب أصحاب الدرس الحديث ((إلى أن الذي حصل لمثل: (قول) و(بيع) هو سقوط الواو أو الياء، فانزلقت الفتحة التي عليهما إلى الفتحة التي هي مصاحبة للقاف والباء، فامتدت الفتحة وأصبحت ألفا طويلة: صائتا طويلا))[٦]. ومن تلك التوجيهات توجيه الدكتور عبد الصبور شاهين، الذي قال: ((فإذا تأملنا الأمثلة التي بين أيدينا وجدنا أنها من قبيل الحركة المزدوجة أو الثلاثية التي تتحول إلى حركة واحدة طويلة. فكلمة مثل: قوم ((qa+u+ama اجتمعت فيها حركة ثلاثية، نشأ عن اتصال أجزائها واو. فإذا سقطت الضمة، انتفى الانزلاق، واتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها لتصبح الكلمة: قام (qamaa)، فكل ما حدث هو سقوط عنصر الضمة في واقع الأمر، هروبا من ثلاثية الحركة، إلى الحركة الطويلة))[٧].

ويرى الدكتور رشيد العبيدي أن هذا التعليل المقتَرَح لهذه الظاهرة اللغوية غير مقبول لأنه يثير تساؤلات أكثر مما يقترح حلولا فهو يدخل الدارس في إشكالات جديدة لا نجدها في التعليل الصوتي العربي القديم وهي كما حددها الدكتور العبيدي: أن الألف إذا كانت ناتجة من التقاء فتحة بفتحة أخرى، فمن أين نتجت الألف في بعض الكلمات التي تلتقي فيها ضمة بفتحة أو كسرة بفتحة، فكيف تحولتا إلى ألف وليس بينهما تجانس؟، ثم يعلق على هذا كله بالقول: ((أليس في هذا ما يثير الغرابة؟ ففضلاً عن أننا غيّرنا في مفاهيم وقواعد محددة وصلت إلينا وأفهمتنا سبب الإعلال الذي حصل، دخلنا في متاهات جديدة أوجدها لنا البحث الصوتي المعاصر الذي اجتهد فيه هنري فليش، وكانتينو، ومالمبرج، وبرجستراسر ممن لا صلة لهم بالعربية ولا بقوانينها ولا بتراثها العريق الممتد في أصول هذه الأمة وحضارتها))[٨].

وبهذا يكون الدكتور العبيدي قد رفض التعليل الصوتي الجديد لأنه لا يمتاز بالشمول الذي يمتاز به التعليل الصوتي العربي القديم، إذ يتضح، من مناقشته للمسألة، أنّ التعليل الجديد ينطبق على الإعلال الذي تلتقي فيه فتحة بفتحة فتنتج عنهما ألف، وهذا لا يمكن تطبيقه على الحالات الأخرى التي يحدث فيها الإعلال نفسه مما تلتقي فيه ضمة بفتحة أو كسرة بفتحة، وهو ما دعاه إلى الحكم على هذا الجديد بأنه غير صالح للعربية ويدخلها في متاهات لا حاجة لنا بها ناتجة عن أن الدرس الذي أوجدها لا صلة له بتراث العربية. ومن المسائل التي عالجها الدرس الصوتي الحديث متأثرا بالدراسات الأوربية الحديثة، وقد وقف عليها الدكتور رشيد العبيدي وردّها، مسألة صياغة اسم الفاعل من المعتل العين فالقاعدة الصرفية تنص على: أنَّ الواو أو الياء إذا وقعتا بعد ألف زائدة، قلبتا همزة، سواء أكانت في حشو الكلمة أم متطرفة، وذلك نحو: (قائل)

---

١ مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢١٧.

٢ ينظر: نفسه:٢١٧.

٤ ينظر: جامع الدروس العربية ٢/ ١٠٧، وشذا العرف في فن الصرف: ١٣٢، ومباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢١٧.

٥ مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢١٧.

٦ دروس في علم أصوات اللغة، لكانتينو:١٤٨، ومباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢١٨.

٧ المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٩٤–١٩٥. وينظر: محاولة السنية في الإعلال: ١٧٠– ١٧١.

٨ مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢١٨.

من (قاول) و(بائع) من (بايع) و(عجائز) من (عجاوز) و(قبائل) من (قبايل) و(صحائف) و(قلائد)، مع النظر إلى الواو والياء؛ فإذا لم تكونا صوتي مد، لم تبدلا، نحو (معيشة) و(معايش) و(مغارة) و(مغاور)[١]. فيرى الدكتور العبيدي أن الدرس الصوتي الحديث عندما تناول هذه المسألة ((دخل في مزالق ما أنزل الله بها من سلطان" فالدرس الحديث يذهب إلى "أن (قائل وبائع) جاءتا من (قاول وبايع) ولكن الذي حصل هو سقوط الواو والياء، وهما قاعدتان، فبقيت قمتاهما الكسرة...فتحولت هذه الكسرة إلى همزة مكسورة))[٢].

ويعلق الدكتور على هذا التعليل الصوتي بالقول: ((فلست أدري لمَ تسقط (الواو)و (الياء)، ثم لست أدري كيف يتحول الصوت–وهو الكسرة– إلى همزة مكسورة أي (قاعدة + قمة)، ومن أين تكونت هذه القاعدة، ولماذا كانت الهمزة؟!))[٣]. وممن وممن توقف عند هذه المسألة الأستاذ الطيب البكوش، الذي يرى أن مثل هذه الكلمات لم يقع فيها قلب وإنما سقط حرف الواو أو الياء فبقيت الكسرة وحدها فجلبت الهمزة، قال: ((والواقع انه لم يقع قلب وإنما وقع حذف الواو والياء. وبقيت الكسرة، لكن العربية لم تتعود رسم الحركات وحدها وان نطقت بها كما هو الشأن في ألف الاتكاء التي نجدها في أول الأفعال المزيدة مثل انفعل، فهي كسرة تعتمد حتى لا يبدأ بحرفين متتاليين؛ أي بحرف ساكن. ونظرا إلى ان العربية لا تتصور رسم الحركات مستقلة عن الحروف، ولا يوجد فيها مقطع مبدوء بحركة؛ وهو أمر لا يتنافى والمعطيات العلمية الحديثة، فقد كان من الضروري ان تعتمد الحركة على همزة في مثل قائل ولذلك نقول للتبسيط– مع النحاة القدامى– ان الواو والياء قلبا همزة))[٤]. وتعليل البكوش، هنا، لا يظهر مصدر الهمزة في مثل هذه الصيغة على نحو مقنع ومقبول، ولذلك ولذلك علق عليه الدكتور رشيد العبيدي بالقول: ((ولسنا ندري مصدر الهمزة عنده))[٥].

ومن التعليلات التي جاء بها المحدثون ما جاء عند الأستاذ احمد الحمو، إذ قال: ((وبناء عليه فان ما يوجد في مكان العين من اسم الفاعل (قائل) و(بائع) هو الكسرة فقط ولاشيء سواها. ونستطيع ان نكتب أسماء الفاعل هذه على الشكل التالي: (قا–ل) بدلا من (قائل)، و(با–ع) بدلا من (بائع) لكن هذا لا يعني انه لا يوجد هنا همزة، إلا ان وجودها ليس ناشئا عن انقلاب الواو في (قاول) أو انقلاب الياء في (بايع)، بل يرتبط بما ذكرناه سابقا عن خصائص الهمزة فالهمزة تقوم هنا بوظيفة الفصل بين مصوتين متتابعين: الألف الطويلة والكسرة القصيرة. والسبب الثاني لوجود الهمزة هنا هو ان المرء لا يستطيع لأسباب فيزيولوجية ان ينطق بالمصوت لوحده عاريا عن أي صامت قبله دون ان يبدأ بنطق الهمزة. فلا نستطيع نطق ألف قصيرة (فتحة) ولا طويلة لوحدها دون ان نبدأ بنطق همزة في أولها، والشيء نفسه ينطبق على الواو والياء سواء أكانتا حرف مد أو حركة قصيرة. هذا يفسر ما قلناه آنفا عن الحديث عن أصل الواو الصامتة في (قَوْل) والياء الصامتة في (بَيْع)، إذ ان هذين الصوتين ليسا سوى ضمة بعد تسهيل الهمزة الإلزامية التي في أولها بالنسبة للواو، وكسرة بعد تسهيل الهمزة الإلزامية التي في أولها بالنسبة للياء. لذلك نستنتج ان الهمزة التي توهمها الصرفيون في عين اسم الفاعل ليست في حقيقة الأمر سوى المصوت القصير غير المسبوق بحرف صامت، ووجود الهمزة تابع لوجود ذلك المصوت وليس نتيجة انقلاب عن واو أو ياء لا وجود لهما أصلا))[٦].

ولم يقبل الدكتور رشيد العبيدي بهذا التعليل لهذه الظاهرة، فقال: ((نقول له: ثم ماذا بعد ذلك، ولمَ أصبح النطق بهما على زنة (فاعل): قائل، وبائع؟ وما المسوغ لذلك كله؟))[٧]. وقد وصف مثل هذه الاجتهادات في توجيه بعض الظواهر

---

١ ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ١٢٤، وجامع الدروس العربية ٢/ ١٢١، ومباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢١٨–٢١٩.

٢مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢١٩.

٣ نفسه:٢١٩.

٤ التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ١٤٨–١٤٩.

٥ مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢١٩.

٦ محاولة ألسنية في الإعلال: ١٨٢.

٧ مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢٢٠.

اللغوية وتعليلها أو تفسيرها بأنها تجنٍ على علماء العربية، قال: ((ومثل ذلك كثير، يقف عنده الباحث المعاصر، فيجد التجني واضحا على علماء العربية وباحثي اللغة في تاريخ البحث اللغوي العربي))[١]. ومن هنا نجد أن الدكتور العبيدي يرى أن مثل هذه التعليلات الصوتية غير مقبولة لأنها تعليلات غير مُتَّسِقة؛ فهي تَقْتَرِح قواعدَ جديدة للإعلال من غير تفسير يوضح تلك القواعد المقتَرَحَة على نحو مقبول لغوياً أو حتى منطقياً على الأقل.

تأكيد عدم حاجة اللغة العربية للمناهج اللسانية أو عدم مناسبتها لها:

على الرغم من أننا أشرنا إلى بعض القضايا التي حاول الدكتور العبيدي أن يجد لها أصولا في تراثنا اللغوي ومنها المنهج الوصفي مثلا، فإننا نجده في مواضع أخرى يؤكد أن تلك المناهج لا تناسب اللغة العربية أو لا يمكن تطبيقها عليها في اقل تقدير ومن ذلك كلامه على أهمية دراسة اللهجات محددا الغاية من تلك الدراسة منها معرفة صلتها باللغة الأم واختلافها عنها في أحكام الصوت والدلالة أما غير ذلك فيراه غير صحيح، قال: ((أما دراستها لأجل وضع نحو خاص بها –وخاصة لهجات العربية– فهذا ما لا يقره البحث العلمي ولا ترضاه ظروفنا السياسية والاجتماعية))[٢]. فهو يرى أنه لو أتيح للعربية المعاصرة أن تدرس الآن على وفق النهج الوصفي من خلال نصوصها الأدبية مثل نتاجات طه حسين والسياب وإيليا أبي ماضي وغيرهم لما كانت القواعد التي ستنتهي إليها مختلفة كثيراً عما انتهى إليه النحاة القدماء[٣]. ثم يقرر بعد ذلك: ((لذلك كله نرى ان استعمال المنهج الوصفي لدراسة النص اللغوي العصري المتمثل في مثل هذه النماذج لم يجرنا إلى نتائج بعيدة عن ما قررته الدراسة اللغوية العربية في عصور تقعيد اللغة وبرمجة قوانينها))[٤].

ويؤكد توجّهه هذا في موضع آخر؛ إذ يقول– بعد أن عرض مفهوم الكلام عند سوسير–: ((والذي يبدو لنا من خلال هذا التحديد للغة الكلام عند سوسير وجعلها هي الميدان الطبيعي للدراسة انه لا ينسجم مع طبيعة لغتنا، التي احتفظت بكيانها الثابت المستقر بما توارثته من لغة الكتاب المنزل والحديث النبوي الشريف وأصول الفصاحة والبيان فهناك مستويان في العربية، الأول هو المستوى المثالي وهو الذي يعبر عنه باللغة الفصيحة المشتركة التي كتب بها النص العربي السليم، والأخرى هي الخاصة أو المحلية المعروفة باللهجة العامية))[٥].

ويبدو لنا أن الرؤية التي دفعت بالدكتور رشيد العبيدي إلى ما ذهب إليه من عدم حاجة اللغة العربية إلى المناهج اللغوية الغربية، ولاسيما المنهج الوصفي منها، تتمثل في إيمانه بان اللغة العربية تختلف عن اللغات الأخرى، ومرد هذا الاختلاف يعود إلى ان اللغة العربية لغة لم يصبها تغيير كبير لأنها حافظت على قوانينها وقواعدها؛ فهي ما تزال تحتفظ بخصائص اللغة العربية الجزرية الأم؛ ومن ثمَّ، فلا توجد حاجة إلى إعادة دراستها من جديد من خلال المنهج الوصفي لان هذه الدراسة ستخرج بالنتائج نفسها التي خرج بها علماؤنا القدماء لان اللغة محافظة على قواعدها وطريقة بنائها وتركيبها وخصائصها اللغوية الأخرى، قال: ((ومعلوم أنَّ كثيرا من اللغات– ولا سيما الأوربية– واقعة تحت تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وظروف التحولات السياسية والثقافية، ولذلك نجد فرقا كبيرا بين لهجات اللاتينية قبل مئات السنين واللغات اللاتينية المعاصرة في رومانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال وفرنسا ولاتينية أمريكا الجنوبية، في حين لا ينطبق هذا على العربية منذ ان كانت في حضن أمها الجزيرة العربية، وبعد مجيء الإسلام، ونزول القرآن حتى هذه اللحظة، والى ان تقوم الساعة، إنها لغة استمرت على قوانينها وقواعدها ونظامها، وما تزال تحتفظ بخصائص اللغة العربية الجزرية الأم، كما هي، وان ما كان ينظم به امرؤ القيس من شعر، والمهلهل وعبيد ولبيد، وما تكلم به الاكديون والكنعانيون والآراميون وما يتكلم به أبناء العرب والمسلمون بعد خروج العرب من الجزيرة ما يزال يحكي النظام الذي هو خصيصة ثابتة غير متغيرة

---

١ نفسه:٢٢٠.

٢ نفسه:٢٦٢.

٣ نفسه:٢٦٣.

٤ نفسه:٢٦٣.

٥ العربية والبحث اللغوي المعاصر:٢٢٤.

على المستويات الدلالية والصوتية والتركيبية والمفردات والأساليب، وذلك ان هذه اللغة قدر لها ان تخلد بكتاب الله تعالى وبما أمدت به أبناءها من نصوص متوارثة، وتراث أدبي وعلمي وفكري مروي منقول ومدوَّن إلى يومنا هذا))[١].

وتفسير هذه الرؤية –التي يرتكز عليها، هنا، في حكمه هذا–: أن العربية لم تتغير وأنها حافظت على خصائصها، يتضح لنا على نحو أكثر وضوحاً إذا علمنا انه يرى انه لا وجود لعلاقة بين التغيرات الاجتماعية والبناء اللغوي في تلك المجتمعات التي تحصل فيها تلك التغيرات الاجتماعية، قال: ((مما تقدم نستخلص ان لا علاقة بين التغيرات التي تطرأ على المجتمعات والبناء اللغوي لتلك المجتمعات، إذ ان اللغة ليست بناء ظاهرا يتحكم فيه التغيرات الاجتماعية والفكرية والثقافية، بل ان اللغة الحية تكون قادرة في ذاتها على الاتساع والنحت والاشتقاق والتوليد في مفرداتها، وإذا كان ثمة من التغيرات التي تطرأ عليها، بتغير ظروف المجتمع، واتجاهاته الفكرية والثقافية والسياسية، فموقعه في استحداث مفردات، أو الاتساع في الدلالة، أو الخروج إلى المجاز والاصطلاح، وذلك كله ميدانه اللفظ، لا التركيب والنظام))[٢].

وفي حكم الدكتور رشيد العبيدي هنا شيء من التناقض، فهو يقرر انه لا علاقة بين اللغة والتغيرات الاجتماعية، لينتهي إلى القول بان اللغة العربية محافظة على نظامها وبنية ألفاظها، فلمَ لمْ ينطبق هذا الحكم على اللغات الأخرى، وذلك بأن تبقى تلك اللغات محافظة، هي الأخرى، على خصائصها اللغوية، انطلاقا من القول بان العلاقة بين اللغات والتغيرات الاجتماعية معدومة وغير موجودة. ووقف الدكتور رشيد العبيدي على منهج النحو الوظيفي، كما قدمه الدكتور احمد المتوكل، فوجد فيه منهجا غريبا بعيدا عن روح اللغة العربية وانه منهج يدخل الإرباك على اللغة ودارسيها لتعدد مصطلحاته وعدم دقتها ولان كثيرا منها منقول عن دراسات غير عربية للغات الأوربية وليس للغة العربية، ومن ثم، فهو منهج غير مناسب للغتنا[٣]. وقد وصف الدكتور العبيدي أنَّ هذه الدراسات –وأمثالها من الدراسات الناتجة من تطبيق بعض المناهج التي تجد من يتبناها ويدعو إليها– ذات خطورة على اللغة العربية، قال: ((والواقع ان معظم هذه الدراسات ذات خطورة بالغة على كيان العربية، لا نقول هذا من باب التعصب الجاهل، بل نقوله بعد ان عرفنا النوايا الخبيثة التي تختفي وراء هذه الصيحات والتقليعات الغريبة المكدرة لصفاء نهر اللغة ونقائه. خصوصا ان من يحمل مثل هذا المنهاج والمذهب – غالبا ما– يكون جاهلا بواقع لغته، وأصولها، لان العارف لا يعوزه منهج جديد لفهم لغته ومبادئها))[٤].

ولم يكتفِ الدكتور رشيد العبيدي في رفضه هذا المنهج باتهام أصحابه بالجهل أو النوايا غير الصادقة، بل راح يعرض مجموعة من المفاهيم التي يعتمد عليها هذا المنهج ومناقشتها علميا من زاويتين: الأولى مدى جدة هذا المنهج وأصالته موازنة العربي القديم منها والغربي المنقول، والزاوية الثانية هي الفائدة الفعلية والعملية التي يثمر عنها تطبيق هذا المنهج وترك القواعد العربية التي وضعها القدماء، وقد انتهى إلى ان الباحث احمد المتوكل أقحم هذا المنهج على العربية إقحاما، قال: ((وعندما يطبق الباحث نحوه الوظيفي على بعض عبارات ترد في الاستعمال الغربي تختلط عنده أكثر من وظيفة،...، ومن الأمثلة التي تدل على أنّ الباحث كان يحاول زج المفهوم الالسني الحديث زجا غير موفق في ثنايا البحث اللغوي العربي أو محاولة التدليس في بعض قواعد اللغة العربية، موهما القارئ بشيء لا حقيقة له في البحث اللغوي العربي))[٥]. وهكذا يرفض الدكتور رشيد العبيدي هذا المنهج لأنه منهج منقول غير أصيل، ولان صاحبه الدكتور المتوكل مترجم له اعتمد على بعض تطبيقاته على اللغات الأخرى بغض النظر عن مدى ملاءمته للعربية أو عدم ملاءمته.

---

١ نفسه:٢٠٥.

٢ مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢٩٨.

٣ ينظر: نفسه:٢٥٢–٢٥٣.

٤ مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢٥٠.

٥ نفسه:٢٥٢–٢٥٣.

الخاتمة ونتائج البحث:

كان الهدف الأساس من هذا البحث هو تكوين صورة متكاملة عن نقد اللسانيات عند الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، والكشف عن أهم تجليات هذا النقد، وسعياً لتحقيق هذا الهدف انقسم البحث على محاور درس كل محور منها مظهراً من مظاهر نقد اللسانيات عنده. ولعل من أهم النتائج التي توصل إليها البحث هو أنَّ جهد الدكتور العبيدي في مضمار اللسانيات الحديثة كان يميل إلى الخلط بين اللسانيات التمهيدية التي غايتها التعريف بالنظريات والمناهج والدراسات اللسانية من جهة واللسانيات التراثية التي تعيد قراءة التراث العربي لتلمس ما فيه من أصول ملامح لسانية حديثة من جهة أخرى[١]؛ إذ ينصب جهده على التعريف بهذه الدراسات مع البحث عن أصول لها في تراثنا العربي القديم، منطلقاً من إيمان عميق بان ما قدمه علماؤنا القدماء في دراسة اللغة كان دقيقا وشاملا جامعا لا يحتاج إلى المناهج المستوردة التي لا تقدم جديدا أصيلا حقيقيا، ولكن مما يؤخذ على جهده هذا انه غالبا ما كان يعتمد على مراجع وسيطة مترجمة غالبا في دراساته، وليست مصادر غربية باللغات الأصلية التي كتبت بها تلك النظريات والدراسات الغربية، وعلى الرغم من ذلك لا يمكننا القول ان الدكتور العبيدي لم يطلع اطلاعا جيدا على تلك النظريات لأنه كان متابعا لها ودائم السعي للإلمام بها، كما ان موقفه من تلك النظريات لم يكن رافضا لها رفضا مسبقا، وإنما كان يبني موقفه منها على أساسٍ من دراسةِ هذه النظريات والوقوف على ما فيها من ايجابياتٍ يمكن ان تفيد منها العربية، وسلبياتٍ ينبغي لنا ولها تجاوزها. ويمكننا القول إن أهم مظاهر نقده للسانيات تمثل في دراساته عن التناقض بين المناهج اللغوية الغربية ونقد بعضها بعضا، من جهة، وفي تأكيده ان اللغة العربية لا تحتاج إلى المناهج اللسانية لغرض دراستها، مُسْتَدِلاً على ذلك بأنَّ تطبيق تلك المناهج البديلة يؤدي إلى أخطاء؛ منها الأخطاء التي وقع فيها الدعاة إلى تلك المناهج كما يؤدي إلى تعقيد فهم اللغة العربية ودراستها وتدريسها.

مصادر البحث ومراجعه

- الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، لسنة ١٩٨٩م.
- الألسنية: علم اللغة الحديث: قراءات تمهيدية، د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
- البنيوية في اللسانيات، د. محمد الحناش، دار الرشاد الحديث- الدار البيضاء، ١٩٨٠.
- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال-بيروت، ١٤٢٣هـ.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، تونس ١٩٧٣.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية-بيروت، ط ٢٨، ١٩٩٣م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- خصائص الخطاب اللساني؛ أعمال ميشال زكريا نموذجا، هبة خياري، الوسام العربي- الجزائر، منشورات زين- بيروت، ٢٠١١م.

١ ينظر: خصائص الخطاب اللساني: أعمال ميشال زكريا نموذجا: ٥٠.

- دروس في علم أصوات اللغة، كانتينو، تعريب: صالح القرمادي، تونس، ١٩٦٦م.
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط٣، ١٩٩٢م.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، د.ط، د.ت.
- العربية والبحث اللغوي المعاصر، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، منشورات المجمع العلمي– العراق، ٢٠٠٤.
- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار الفكر العربي، ط ٢ – القاهرة ١٩٩٧.
- اللغة العربية واللسانيات المعاصرة، د. مجيد الماشطة، البصرة– مطبعة النخيل، سنة:٢٠١٠م.
- اللغة وعلم اللغة، جون ليونز، ترجمة: د. مصطفى زكي التوني، دار النهضة العربية.
- مباحث في علم اللغة واللسانيات، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الشؤون الثقافية العامة– بغداد، ٢٠٠٢.
- مبادئ اللسانيات، د. احمد محمد قدور، دار الفكر–دمشق، ط٣، ٢٠٠٨م.
- محاضرات في علم اللسان العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة: عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق– المغرب، ٢٠٠٨.
- محاولة السنية في الإعلال، أحمد الحمو، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام– الكويت، المجلد (٢٠)، العدد (٣) لسنة ١٩٨٩م.
- مدارس نحوية ولغوية عربية وغربية، د. صبري إبراهيم السيد، مكتبة الآداب– مصر، ط١، ٢٠١١.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.
- معجم الصوتيات، د. رشيد العبيدي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية– بغداد، ط١، ٢٠٠٨م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط سنة:١٩٨٠.
- موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، حميد المطبعي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة–بغداد، ١٩٩٥م، ج١.